

التعاقب والتناوب في العربية

أ.د. محمد غالب عبدالرحمن وراق*

عرض النحاة واللغويون قديماً وحديثاً لظاهرة التناوب تحت عناوين متعددة، إما أبواب مستقلة وإما عرضاً. ومصطلح التناوب أكثر شيوعاً من التعاقب، وقد جمعت بينهما في هذا البحث لأنهما -عندي- مترادفان يؤديان دلالة واحدة، فالتناوب يعني أن تنوب كلمة عن كلمة، اسماً كان أم فعلاً أم حرفاً.

وظاهرة التناوب ليست محل تسليم بين النحاة واللغويين، فقد أقرها الكوفيون وأوردوا لها نماذج متعددة، مؤيدة بالشواهد القصيرة وأبكرها البصريون متعللين بقيام كل كلمة بمعنى محدد لا تتجاوزه إلى غيره، ومن ثم لجأوا إلى التأويل.

Progression (التعاقب) and Representation (التناوب) in the Arabic language.

The grammarians and linguists- in the past and present- have dealt with the phenomena of progression under many headings (either through definite sections or indirectly). The idiom of (التناوب) is more spreading than (التعاقب), but I have unified them in this study because I believe that they are cynonymous and can conduct the same Runction.

Representation means that one word can replace another word being a preposition, a verb or a noun.

The phenomenon of representation is not a symphonic subject between the grammarians and the linguists. The kufis have passed it and gave many examples to approve (الكوفيون) their point of view. But the Busrain did not approve it because they believe that every word has it one meaning. So, they stick to interpretation.

* أستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية - جامعة أم درمان الإسلامية

التعاقب والتناوب في العربية

لفت نظري حلول بعض الكلمات محل بعض آخر، فقد ينوب حرف عن حرف، وقد ينوب فعل عن فعل، وقد ينوب مفرد عن مثنى، وينوب جمع عن مثنى، ومؤنث عن مذكر وهكذا في سائر أنواع الكلم.

وقد تبدو هذه الظاهرة متناقضة مع طبيعة اللغة ووظيفتها في أنّ اللغة مبنية على الإبانة والإفهام، لتقوم بوظيفتها في التواصل بين المتحدثين بها، وهذا إنما يتأتى من أن تكون لكل كلمة دلالة محددة، واستعمال واضح. وتبقى هذه الفرضية صحيحة إذا كانت اللغة تسير وفق المنطق العقلي، والمؤكد عندنا أن اللغة لا تسير وفق المنطق العقلي، وأبلغ دليل على ذلك- عندي- أحكام العدد، فالعرب تقول ثلاثة رجال، وثلاث نساء، فتؤنث مع المذكر، وتذكر مع المؤنث، والمنطق العقلي يقتضي أن تؤنث مع المؤنث وتذكر مع المذكر؟

إذا كانت اللغة لا تسير وفق المنطق العقلي، فوفق أي منطق تسير؟ الذي يؤكد الواقع اللغوي والملاحظة المتأنية والدرس الفاحص أن اللغة تسير وفق منطق المتحدثين بها الذي يمثله العرف اللغوي المتوارث لدى جماعة لغوية معينة. لذا فمن الحيف محاكمة اللغة إلى المنطق العقلي كما فعل بعض متأخري النحاة العرب.

لقد عرض النحاة واللغويون قديماً وحديثاً لدراسة ظاهرة التناوب تحت عناوين متعددة، إما بأبواب مستقلة وإما عرضاً، فالإمام ابن جنى رائد هذه الدراسة يبوب لها في سفره الخصائص باباً أسماه (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض يقول في مفتتحه: (هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه. وذلك أنهم يقولون إنّ (إلى) تكون بمعنى مع، ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ أي مع الله، ويقولون إنّ (في) تكون بمعنى على، ويحتجون بقوله عز اسمه ﴿وَأَصْلِبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ أَي عَلَيْهَا...﴾ ساق أمثلة عديدة، ثم أردف يقول: (ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غُفلاً هكذا لا مقيداً لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد معه، وأنت تقول زيد في

الفرس، وأنت تريد عليه ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش، ولكن ستضعُ في ذلك رسماً يُعمل عليه، ويؤمن التزام الشناعة لمكانه⁽¹⁾.

ويعالج ابن جنى القضية ذاتها في موضع آخر من كتابه الخصائص تحت عنوان (فصل في الحمل على المعنى) يقول فيه: (اعلم أن هذا الشرح غورٌ من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغير ذلك مما تراه بإذن الله)⁽²⁾.

وكذلك عرض ابن فارس - بإيجاز - لبعض أنماط ظاهرة التناوب في كتابه الصحاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحت مجموعة من الأبواب، كباب الواحد يُراد به الجمع، وباب الجمع يراد به واحد واثنان، وباب مخاطبة الواحد بلفظ الجمع⁽³⁾ ومثل ذلك فعل ابن الشجري في أماليه⁽⁴⁾، والزمخشري في مفصله، مع شرح ابن يعيش عليه⁽⁵⁾، كذا فعل ابن قتيبة في أدب الكاتب تحت عنوان (باب دخول بعض الصفات على بعض) مع شرح ابن السيد البطليوس الموسوم بالاختصاص شرح أدب الكتاب⁽⁶⁾ كما أن ابن هشام الأنصاري وضع قاعدة لما أسماه بالتضمين في كتابه المغني⁽⁷⁾. وأخيراً يسمي الهروي في كتابه الأزهية باب دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض⁽⁸⁾.

أما المعاصرون فممنهم من أفرد لها دراسة مستقلة، مثل ما فعل الدكتور محمد حسن عواد في كتابه المعنون يتناوب حروف الجر وعرض لها آخرون تحت ما أسموه بالتضمين، يلقانا ذلك عند الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه فقه اللغة المقارن، والدكتور شوقي ضيف في كتابه تيسيرات لغوية، وعالجها بعض آخر من خلال دراسته لظاهرة التذكير والتأنيث في

(1) الخصائص لابن جنى، 2/306-308

(2) الخصائص لابن جنى، 2/411

(3) الصحاحي في فقه اللغة، ص 348-355

(4) انظر أمالي ابن الشجري 1/13 وما بعدها

(5) يراجع: المفصل للزمخشري مع شرح ابن يعيش

(6) يراجع الاختصاص شرح أدب الكتاب 2/338 وما بعدها.

(7) انظر: مغني اللبيب 2/762-764.

(8) الأزهية في علم الحروف، ص 267-290

العربية، فعل ذلك الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه المدخل إلى علم اللغة، والدكتور محمد أحمد خضير في كتابه ظواهر لغوية في القرآن والشعر، وغير هؤلاء كثير. إن مصطلح التناوب أكثر ذيوغاً بين الدارسين من مصطلح التعاقب، وأكثر ما يرد مصطلح التناوب يرد عند الحديث عن تناوب حروف الجر، أما مصطلح التعاقب فربما لم يرد بلفظه إلا نادراً، إنما ورد بمعناه ودلالته، وقد جمعتُ بينهما في هذا البحث لأنني أظن أنهما يترادفان، فيؤيدان دلالة واحدة. وربما اتخذ أهل البلاغة والأدب مصطلح العدول في الدلالة على ما يؤديه معنى التناوب من معنى.

إن ظاهرة التناوب ليست محل تسليم بين اللغويين والنحويين، قديماً وحديثاً، فمنهم من يقرها ويورد لها نماذج متعددة، مؤيدة بالشواهد الفصيحة، شعراً ونثراً، ويراها مصدر ثراء وغنى للعربية، يقف على رأس هؤلاء الكوفيون، كما نُقل عنهم. ويمنع فريق آخر، منهم أكثرية البصريين ظاهرة التناوب، متعللين بقيام كل كلمة اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً بمعنى محدد لا تتجاوزها إلى غيره، ومن ثم يلجئون للتأويل لتلك النماذج التي يبدو أن بعض الكلمات فيها تدل على معنى كلمات أخرى أكثر دلالة على المعنى المقصود.

وفي الصفحات التالية سنقف على نماذج وصور من التناوب والتعاقب، تكفي لمعرفة حجم هذه الظاهرة وذيوعها في العربية وسأبدأ بأكثرها وروداً، وهي حروف الجر.

التناوب والتعاقب بين حروف الجر:

حدّ النحاة الحروف بحدود كثيرة، أظهرها قولهم أنه: "كلمة تدل على معنى في غيرها" ومقتضى الحد أن الحرف رابطٌ في التركيب، يتوقف معناه على ذكر متعلقاته، وإذا أُفرد فليس له معنى. والحق أن البحث عن معاني الحروف مفردةً عملٌ اللغوي، أما النحاة فيتناولون دراستها في حال تركيبها في جمل مفيدة، والجملة هي مجال عمل النحوي. وقد أُفرد كثيرٌ من النحاة الحروف بالتأليف، من مثل مغني اللبيب لابن هشام، والجنى الداني للمراي، وورصف المباني للمالقي، والأزهية في علم الحروف للهروي.

لقد عرض هؤلاء النحاة لمسألة التناوب في عرضهم لمعاني ودلالات الحروف المختلفة، بدرجات متفاوتة في العرض والتحليل والتفسير، ولعل أول من بسط القول في هذه الظاهرة ابن قتيبة في كتابه أدب الكاتب، متخذاً لها عنوان (دخول بعض الصفات مكان بعض) وبإلقاء نظرة فاحصة على بعض كتب النحو التي تناولت حروف الجر أو الصفات أو الإضافة يجدهم

يذكرون لها عدة معانٍ أصلية، ويضيفون إليها معاني أخرى، يجتهدون في تأويلها لردّها إلى المعاني الأصلية، وقد لا يفعلون ذلك.

وهذا الموقف من النحاة يطرح سؤالاً هو: هل للحرف معنى واحد أو أكثر؟ وإذا قُدر أن للحرف عدة معانٍ فهل هذه المعاني محمولة على الحقيقة أو على المجاز؟ ترى طائفةً من النحاة أن ليس للحروف غير معنى واحد، وقد ينجر معه معانٍ أخرى تؤول إليه.

يشير إلى ذلك المرادي بقوله: "رد كثير من المحققين سائر معاني الباء إلى معنى الإلصاق كما ذكر سيبويه، وجعلوه معنى لا يفارقها، وقد ينجر معه معانٍ أُخر" (1).

وترى طائفةً أخرى التنوع في معاني الحرف الواحد، يعلق المالقي في حديثه عن الباء "وهذا المعنى - يعني الإلصاق - في كلام العرب في الباء أكثر من غيره فيها، حتى إن بعض النحويين قد ردوا أكثر معاني الباء إليه، وإن كان على بعد. والصحيحُ التنوع" (2).

إذن هناك مذهبان: مذهب بصري لا يرى للحرف إلا معنى واحد، يؤكد ذلك قول المرادي، "وما تقدم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر هو جار على مذهب الكوفيين ومن وافقهم في أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض" (3)، وقول المرادي في موضع آخر: "ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول، إما بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعلٍ آخر يتعدى بذلك الحرف، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ" (4).

وقد أيد ابن هشام مذهب الكوفيين، فقال معلقاً: (وهذا الأخير - أي شذوذ إنابة كلمة عن أخرى - هو محمل الباب كُله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقل تعسفاً) (5).

وممن ذهب مذهب الكوفيين كذلك الإمام الثعلبي المفسر، حيث أورد أمثلة كثيرة صرّح فيها بجواز تناوب حروف الجر، وقد علق على ذلك بقوله: "وتعاقب حروف الصفات شائع

(1) الجنى الداني للمرادي، ص 46.

(2) رصف المباني، 143-144.

(3) الجنى الداني، ص 46.

(4) الجنى الداني، ص 46.

(5) مغني اللبيب لابن هشام 119/1.

مشهور في كلام العرب"⁽¹⁾، وقوله في موضع آخر: "وحروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض"⁽²⁾.

وقد تابع بعض المعاصرين الكوفيين ورأوا أن مذهبهم أسدٌ من مذهب الكوفيين، من هؤلاء الدكتور إبراهيم السامرائي، إذ يقول بعد أن استعرض الخلاف بين البصريين والكوفيين: "وهذا الخلاف والجدل يُظهر أن الكوفيين أسدٌ رأياً وأصوب منهجاً، ذلك أنهم اعتمدوا استعمالات بنوا عليها رأيهم، وهذا وجه علمي صائب"⁽³⁾.

كذلك يميل الدكتور شوقي ضيف لرأي الكوفيين، ويصف رأيهم بأنه أكثرُ سداداً من رأي البصريين، يقول: (واضح أن كلام ابن جني يجعل رأي الكوفيين القائلين بأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض بطريق الوضع قياساً مطرداً – لا تجوّز فيه ولا تضمنين ولا ما يشبه التضمنين – أكثرُ سداداً من رأي البصريين، ومعنى ذلك أن حرف الجر ليس موضوعاً لمعنى واحد كما تصور البصريون، بل هو موضوع لأكثر من معنى. وبذلك أخذ أكثر النحاة بعد ابن جني مرجحين رأي الكوفيين على رأي البصريين ملغين كلَّ ما ترتب على رأي البصريين من أمثلة"⁽⁴⁾.

أما الأستاذ عباس حسن فقد جعل لنيابة حرف جر عن حرف جر آخر باباً مستقلاً، استعرض في هذا الباب وجهتي نظر الكوفيين والبصريين، متهماً من لا دراية له بفهم نيابة حروف الجر عن بعضها فهي خاطئة، يقول: "يتردد بين النحاة أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، فيتوهم من لا دراية له أن المراد هو (جواز وضع حرف جر مكان آخر بغير ضابط، ولا توقفٍ على اشتراك بينهما في تأدية معنى معين، ولا تشابه مُقَيِّدٍ في الدلالة) وهذا ضرب من الفهم المتغلغل في الخطأ، إذ يؤدي إلى إفساد المعاني والقضاء على الغرض من اللغة"⁽⁵⁾. ثم يختم هذه الموافقة بالقول: "لا شك أن المذهب الثاني – يقصد مذهب الكوفيين – نفيسٌ كما سبق، فمن الأنسب الاكتفاء به، لأنه عمليٌّ سهلٌ، بغير إساءة لغوية، ويعيد من الالتجاء إلى المجاز والتأويل ونحوهما من غير داع، فلا غرابة في أن يؤدي الحرف الواحد عدة

(1) تفسير الثعلبي 319/1

(2) المرجع السابق، 428/3.

(3) فقه اللغة المقارن ص 214.

(4) تيسيرات لغوية، لشوقي ضيف، ص 86

(5) النحو الوافي، لعباس حسن 537/2

معانٍ مختلفة وكلها حقيقي، ولا غرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد، لأن هذا كثيرٌ في اللغة، ويسمى المشترك اللفظي⁽¹⁾. وفيما يلي نماذج من حروف الجر المتناوبة:
تناوب (في):

1- ينوب حرف الجر (في) عن الحرف (عن)، من ذلك قوله تعالى: ﴿ فِي جُدُوعٍ ﴾⁽²⁾، أي على جدوع النخل، ولأن البصريين يمنعون تناوب الحروف، فقد اضطروا لتأويل الآية الكريمة حتى يبقى الحرف (في) على معناه الأصلي، يقول الزمخشري: (شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعى في وعائه، فلذلك قيل في جدوع النخل)⁽³⁾، ويسوق أبو حيان الأندلسي خبراً في تفسير الآية، يفيد أن (في) في الآية على بابها من الظرفية، يقول: "وقيل نَقَر فرعون الخشب وصلبهم في داخله، فصار ظرفاً لهم حقيقة حتى يموتوا جوعاً وعطشاً"⁽⁴⁾، ويزيد الزركشي المسألة توضيحاً، فيقول: "ولم يقل (على) كما ظن بعضهم - يقصد الكوفيين - لأنَّ (على) للاستعلاء، والمصلوب لا يجعل على رؤوس النخل، وإنما يصلب في وسطها فكانت (في) أحسن من (على)"⁽⁵⁾.

ومن ذلك قول الشاعر:

وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جَذَعِ نَخْلَةٍ *** فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بَأَجْدَعًا⁽⁶⁾

والتقدير: على جذع نخلة

ومنه قول عنتره:

بَطَلٍ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ ** يُحْدَى نِعَالًا لِسَبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ⁽⁷⁾

أي: كأن ثيابه على مسرحية

تنوب (في) الجارة عن الباء، وقد جعل بعضهم من ذلك قوله تعالى: ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ ﴾

(1) المرجع السابق، 542/2.

(2) سورة طه الآية (71).

(3) الكشاف للزمخشري 546/2.

(4) البحر المحيط، لابن حيان 63/6.

(5) البرهان، للزركشي 303/4.

(6) البيت لسويد بن أبي كاهل، وهو في: الاقتضاب 338/2، والمغني 183/1 والصحاح (عبد).

(7) هذا البيت لعنتره وهو في الخصائص 313/2، والمغني 183/1، والاقتضاب 339/2، والأزهية، ص 267.

(1) أي يذروكم به، وقد اعترض ابن هشام على مجيء (في) بمعنى الباء في قوله (يذروكم فيه) حيث يقول: "وليس منه قوله تعالى (يذروكم فيه) خلافاً لزاعمه، بل هي للتعليل، أي يكثرتم بسبب هذا الجهل والأظهر قول الزمخشري أنها للظرفية المجازية(2)، " ومنه قول زيد الخيل:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوْعِ فَمَا فَوَارِسٌ ** بصَيْرُونَ فِي طَعْنِ وَالْكُلَى وَالْأَبَاهِرِ (3)

أي: بصيرون بطعن الكلى

تناوب على:

تنوب على عن عدة حروف، من ذلك:

1- تنوب عن الحرف (عن) كما في قول المُحَيِّفِ العَقِيلِي:

إِذَا رَضِيَتْ عَلِيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ** لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا (4)

أي إذا رضيت عني بنو قشير

2- تجيء على بمعنى (من) من ذلك قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ (5)،

ومن ذلك قول الهذلي يصف كتيبة:

مَتَى مَا تُنْكِرُوهَا تَعْرِفُوهَا ** عَلَى أَقْطَارِهَا عَلَقُ نَفِيثُ (6)

أي: من أقطارها

3- تأتي (على) بمعنى (مع) كقوله تعالى: ﴿ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ (7)

أي مع حبه، وكقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ (8) أي مع ظلمهم.

(1) سورة الشورى الآية (11).

(2) مغني اللبيب لابن هشام 183/1.

(3) انظر: الاقتضاب 352/2، أمالي ابن الشجري 607/2، المغني 153/1.

(4) أمالي ابن الشجري 610/2، الأهمية، ص 277، الاقتضاب 341/2.

(5) سورة المطففين الآية (2).

(6) ديوان الهذليين 224/2، الاقتضاب 381/2.

(7) سورة البقرة الآية (177).

(8) سورة الرعد الآية (6).

تناوب الباء:

تأتي الباء مرادفة لعدة حروف، من ذلك:

- 1- تأتي الباء بمعنى (من) من ذلك قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾⁽¹⁾، أي يشرب منها. ومن ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي:

شربن بماء البحر ثم ترفعت ** متى ليجج خضبرٍ لهن نئيج⁽²⁾

أي شربن من ماء البحر

- 2- تأتي الباء مرادفة لعن، من ذلك قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾⁽³⁾، أي عن عذاب واقِع، وقوله تعالى: ﴿فَأَسْأَلُ بِهِ خَبِيرًا﴾⁽⁴⁾. أي عنه. ومن ذلك قول علقمة بن عبده:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي ** بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طَبِيبٌ⁽⁵⁾

أي فإن تسألوني عن النساء. ومن ذلك قول عنتره:

هَلَّا سَأَلْتِ الْخَيْلَ يَا ابْنَةَ مَالِكٍ ** إِنْ كُنْتِ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي⁽⁶⁾

أي: إن كنت جاهلة عما لم تعلني.

تناوب (من):

تأتي (من) نائبة عن عدة حروف من حروف الصفات، منها:

- 1- تأتي (من) مرادفة للباء، نحو قوله تعالى: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾⁽⁷⁾، أي ينظرون بطرف خفي، وقيل إنها للابتداء⁽⁸⁾.

(1) سورة الإنسان الآية (6).

(2) ديوان الهذليين ص 129، وأما ابن الشجري 613/2، المحتسب 114/2، والأزهية ص 284.

(3) سورة المعارج الآية (1).

(4) سورة الفرقان الآية (59).

(5) ديوان علقمة ص 11، الأزهية 284، الاقتضاب 344/2.

(6) ديوان عنتره ص 126، الأزهية 284، وأما ابن الشجري 425/1.

(7) سورة الشورى الآية (45).

(8) انظر المغني 356/1.

2- تأتي (من) نائبة عن (عن) نحو قوله تعالى ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾⁽¹⁾، أي عن ذكر الله، وقوله تعالى: ﴿ يَا وَيْلَتَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا ﴾⁽²⁾ أي عن هذا. وقيل أنها في الموضعين للابتداء، وقيل أنها في الأولى للتعليل⁽³⁾.

3- وقد تنوب عن (في) نحو قوله تعالى: ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾⁽⁴⁾، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾⁽⁵⁾، تقديره: في الأرض، وفي يوم الجمعة.

4- تنوب عن (عند)، قاله أبو عبيدة، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ لَنْ نُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾⁽⁶⁾، أي: عند الله.

5- تأتي (من) مرادفة لعلی نحو قوله تعالى ﴿ وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾⁽⁷⁾، أي نصرناه على القوم.

تناوب اللام:

تنوب اللام عن عدة حروف منها:

1. تنوب اللام عن (على) نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ﴾⁽⁸⁾، أي على الأذقان، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمًا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾⁽⁹⁾، الجبين. ومنه قول الشاعر:

تَنَاوَلْتُ بِالرُّمَحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْقَمِ⁽¹⁰⁾ أي: على اليدين وعلى الفم.

(1) سورة الزمر الآية (22).

(2) سورة الأنبياء الآية (97).

(3) انظر: المغني 356/1.

(4) سورة فاطر الآية (40).

(5) سورة الجمعة الآية (9).

(6) سورة آل عمران الآية (10).

(7) سورة الأنبياء الآية (77).

(8) سورة الإسراء الآية (107).

(9) سورة الصافات الآية (103).

2. تأتي نائبة عن (إلى) نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُتَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾⁽³⁾، أي هداانا إلى هذا، وينادي إلى الإيمان.

3- تنوب عن (في) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾⁽⁴⁾، أي في يوم القيامة.

تأتي مرادفة ونائبة عن (مع) كقول متمم بن نويرة:

فلما تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا** لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعًا⁽⁵⁾

أراد مع طول اجتماع

التناوب بين المذكر والمؤنث:

وقع التناوب بين المذكر والمؤنث في فصيح الكلام، شعراً ونثراً، وقد عقد ابن جني لذلك باباً سماه (فصل في الحمل على المعنى) يقول فيه (اعلم أن هذا الشرح غور في العربية بعيد ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث)⁽⁶⁾ كما عرض ابن فارس لهذه الظاهرة في إيجاز في كتابه الصحاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها⁽⁷⁾.

وتفرق اللغة العربية – كشأن بعض أخواتها الساميات- بين المذكر والمؤنث.

بأكثر من علامة، أمها تاء التأنيث، ثم ألفه المقصورة والممدودة. وتدل مقارنة اللغات السامية على أن الساميين القدامى كانوا يفرقون بين المذكر والمؤنث في اللغة، لا بوسيلة نحوية

(1) الاقتضاب 2/355، الأزهية 288، مغني اللبيب 233.

(2) سورة الأعراف الآية (43).

(3) سورة آل عمران الآية (193).

(4) سورة الأنبياء الآية (47).

(5) انظر: ديوانه ص 112، أمالي ابن الشجري 2/616، المغني 1/234، الأزهية ص 299.

(6) الخصائص، لابن جني 2/411.

(7) الصحاحي في فقه اللغة 425-426.

ولكن بكلمة للمذكر وكلمة أخرى للمؤنث، ففي العربية مثلاً حمار للمذكر في مقابل أتان لأنثى الحمير⁽¹⁾.

ويفسر الشيخ بها الدين ابن النحاس في تعليقه على المقرب عدولهم عن هذا النهج بقوله: (... لكنهم خافوا أن تكثر عليهم ويطول عليهم الأمر فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث)⁽²⁾.

من يتأمل في ظاهرة التأنيث يدرك أن هناك أشياء لا صلة لها بالجنس الحقيقي مطلقاً مثل الجمادات والمعاني، كما يدرك أن التأنيث والتذكير في اللغة من خصائص الحيوان وأن إطلاقه على غير ذلك يكون على سبيل المجاز.

وقد ترتب على فقدان الصلة بين الاسم ومدلوله الجنسي أن اهتز هذا المدلول عند أصحاب اللغة، فقد رُؤى التذكير والتأنيث في كثير من الكلمات التي تسمى بالمؤنثات السماعية، وينسب ذلك أحياناً إلى بعض القبائل العربية، في نحو قول أبي زيد الأنصاري: "أهل تُهامة يقولون: العُضْدُ والعُضْدُ، والعُجْزُ والعُجْزُ، ويؤنثونهما، وتميم تقول: العُجْزُ والعُضْدُ، ويذكرون"⁽³⁾.

ومن أمثلة تذكير المؤنث قوله تعالى: ﴿لِنُحْيِي بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا﴾⁽⁴⁾، يقول الثعلبي: "ولم يقل ميتة، لأنه رجع به إلى المكان والموضع"⁽⁵⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾⁽⁶⁾، ويعلل ابن جني للتذكير في كلمة (قريب) من أنه أراد بالرحمة المطر، ويجوز أن يكون التذكير هنا إنما هو لأجل فعيل⁽⁷⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾⁽⁸⁾، لم يقل منها، لأنه أراد بالقسمة هنا الميراث والمال⁽⁹⁾. ومنه قوله

(1) انظر: المدخل إلى علم اللغة، لرمضان عبد التواب، ص 251.

(2) انظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي 31/1.

(3) انظر: الغريب المصنف 361/2.

(4) سورة الفرقان الآية (49).

(5) تفسير الثعلبي، 4/423.

(6) سورة الأعراف الآية (56).

(7) انظر: الخصائص لابن جني 412/2.

(8) سورة النساء الآية (8).

(9) انظر: تفسير الثعلبي 30/3.

تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ﴾⁽¹⁾، أي هذا الشخص أو هذا المرئي⁽²⁾.

ومن تذكير المؤنث من الشعر قول الحطيئة:

ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي⁽³⁾

أراد بالنفس الإنسان فذكَرَ ومن ذلك قوله:

إِنْ أَمْرًا غَرِهَ مِنْكَ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمُغْرور⁽⁴⁾

أراد: غرته

وأمثلة تذكير المؤنث فاشية في العربية، شعراً ونثراً، بخلاف تأنيث المذكر، والسر في ذلك عند ابن جني في قوله: (وتذكير المؤنث واسع جداً، لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب)⁽⁵⁾.

أما تأنيث المذكر فأقل من سابقه، ومن أمثله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ﴾

⁽⁶⁾، قال الثعلبي: وإنما أنثت الكناية في قوله تعالى (استخرجها) والصواع مذكر⁽⁷⁾. ومنه كذلك

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾⁽⁸⁾، أي من

الميراث، إذ المقصود بالقسمة هنا الميراث. ومن ذلك قراءة الحسن ﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾

⁽⁹⁾ أنت لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى.

ومن تأنيث المذكر في الشعر قول الشاعر:

أَتَهَجَّرُ بَيْتاً بِالْحِجَازِ تَلَفَّعَتْ ** بِهِ الْخَوْفُ وَالْأَعْدَاءُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ⁽¹⁰⁾

(1) سورة الأنعام الآية (78).

(2) انظر: الخصائص 412/2

(3) ديوان الحطيئة ص 120، والكتاب 565/3، والخصائص 414/2، والهمع 253/1.

(4) انظر: الخصائص، 414/2، وأما ابن الشجري 413/2، والإنصاف 174/1.

(5) انظر: الخصائص 415/2.

(6) سورة يوسف الآية (76).

(7) انظر: تفسير الثعلبي 396/3.

(8) سورة النساء الآية (8).

(9) سورة يوسف الآية (10).

(10) انظر: الخصائص 415/2، ولسان العرب (خوف).

يقصد بالخوف هنا المخافة. ومن ذلك أيضاً قول الآخر:

يا أيها الراكب المُرْجِي مطيَّتهُ ** سائل بني أسدٍ ما هذه الصوتُ⁽¹⁾

ذهب إلى تأنيث الاستغاثة:

وقد ورد تأنيث المذكر في النثر في غير القرآن، من ذلك ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب، جاءتته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءتته كتابي. فقال: نعم أليس بصحيفة. قلت: فما للغوب؟ قال: الأحمق⁽²⁾، ومن ذلك قولهم ما جاءت حاجتك؟ فما هنا هي الحاجة المقصودة⁽³⁾.

تناوب المفرد والمثنى والجمع:

وقع التناوب بين هذه الأجناس في القرآن وفي كلام العرب، فقد ينوب المفرد عن المثنى، وينوب المثنى عن الجمع، وينوب المثنى عن المفرد ولا تعني إنابة هذه الأجناس من الكلم عن بعضها أنها تحدث على غير نظام وقاعدة، بل إن ذلك يحدث لمقتضيات تضييق السياق أو نكتة بلاغية، يقول سيبويه: "وسألت الخليل رحمه الله عن ما أحسن وجوهما؟ فقال لأن الاثنين جميعٌ وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذاك، لكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئاً من شيء، وقد جعلوا المفردين أيضاً جميعاً"⁽⁴⁾.

الأصل في المثنى أن يدل على اثنين حقيقة، لكن قد يكون اللفظ ظاهره التثنية ومعناه الجمع، بشرط وجود قرينة، فيكون ملحقاً بالمثنى في إعرابه، وليس مثنى حقيقة لفقده شرط التثنية، وقد يكتفى من التثنية والجمع بالعطف أو التكرار كقول الفرزدق:

إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رِزْيَةَ مِثْلَهَا فُقْدَانٌ مِثْلُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ⁽⁵⁾

وقول الحكمي:

أَقْمَنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحُلِ خَامِسٌ⁽⁶⁾

وكل هذا يدخل في باب الحمل على المعنى، وهو باب واسع في العربية.

(1) انظر: الخصائص 2/416، الحماسة بشرح الأعلام 1/164.

(2) انظر: الخصائص 2/416.

(3) انظر: الخصائص 2/415.

(4) الكتاب لسيبويه 2/48.

(5) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ص 190، والكامل 1/201، والهمع 2/129.

(6) ديوانه ص 295، وأمالى ابن الشجري 1/14، وأمالى الزجاجي ص 147.

ومن نيابة المفرد عن المثنى في كتاب الله قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾⁽¹⁾، وكانت القاعدة تقضي بأن يقول ينقونها، لكنه جاء بصيغة المفرد، لأنه أراد الزكاة⁽²⁾.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾⁽³⁾، يعلل الثعلبي لذلك فيقول: (فإن قيل أخبر عن شيتين اثنتين ثم قال "لم يتسنه" ولم يتنّه، قيل لأن التغير راجع إلى أقرب اللفظين، واكتفى بذكر أحد المذكورين عن الآخر... ودليل هذا قراءة ابن مسعود (فانظر إلى طعامك وهذا شرابك لم يتسنه)⁽⁴⁾.

ومنه في الشعر قوله:

أخو الذئب يعوى والغراب ومن يكن *** شريكه تطمع نفسه كل مطمع⁽⁵⁾
يقول ابن جني تعليقا على هذا البيت: (أودع ضمير مَنْ في "يكن" على لفظ الإفراد وهو اسمها وجاء بشريكه خبراً ليكن على معنى التثنية فكأنه قال: وأي اثنين كانا شريكه طمعت أنفسهما كل مطمع)⁽⁶⁾.

ومن حمل المفرد على الجمع قوله تعالى: ﴿سَمَّزُمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ﴾⁽⁷⁾. قيل إن المراد بالدبر الأدبار، فأفرد والمراد الجمع، لتناسب رؤوس الآي.

وعن حمل المثنى على معنى المفرد يقول الفراء: (العرب تخاطب الواحد بفعل الاثنين، فيقال: أرحلها أرحلها يا غلام)⁽⁸⁾، وقد بوب ابن فارس لذلك في كتابه الصحاح بعنوان (باب أمر الواحد بلفظ الاثنين) قال تقول العرب: (افعل ذلك، ويكون المخاطب واحداً)، ولعل من هذا

(1) سورة التوبة الآية (34).

(2) تفسير الثعلبي 398/3.

(3) سورة البقرة الآية (259).

(4) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 301/4.

(5) انظر: الخصائص 423/2، والنوادر لأبي زيد ص 119.

(6) انظر: الخصائص 423/2.

(7) سورة القمر الآية (45).

(8) معاني القرآن، للفراء 114/3.

القبيل قول الشاعر: يا صاحبي، ويا خليلي، وذلك أن أدنى الرفقة إنما تكون ثلاثة نفر، فأجرى كلام الواحد على صاحبيه⁽¹⁾.

ومن هذا القبيل في القرآن قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾⁽²⁾ أي تركا حوتهما، وكان النسيان من أحدهما وهو يوشع⁽³⁾. ومنه قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾⁽⁴⁾، وإنما يخرجان من المالح لا العذب⁽⁵⁾. ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حَدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾⁽⁶⁾ يقول الثعلبي: أراد به الزوج دون المرأة فذكرهما جميعاً لاقتراحهما، كقوله (نسيا حوتهما) وإنما الناسي فتى موسى⁽⁷⁾.

ومن وروده في الشعر قول الشاعر:

فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا ابْنَ عَقَانَ إِن زَجِرَ ** وَإِنْ تَتْرَكَانِي أَحِمَّ عَرَضًا مُمْنَعًا⁽⁸⁾

وقد ينوب المفرد عن الجمع، يقول ابن فارس: (العرب تصف الجميع بصفة الواحد)⁽⁹⁾ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾⁽¹⁰⁾ قال جنباً وهم جماعة ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾⁽¹¹⁾.

(1) الصاحبي، لابن فارس ص 363.

(2) سورة الكهف الآية (61).

(3) الصاحبي، في فقه اللغة ص 361.

(4) سورة الرحمن الآية (22).

(5) الصاحبي، في فقه اللغة ص 361.

(6) سورة البقرة الآية (229).

(7) تفسير الثعلبي 133/4.

(8) تأويل مشكل القرآن ص 225، الصاحبي ص 363، ولسان العرب (جزر) 184/7.

(9) الصاحبي، في فقه اللغة ص 351.

(10) سورة المائدة الآية (6).

(11) سورة التحريم الآية (4).

وربما وصفوا الواحد بلفظ الجميع، من ذلك قوله ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّتُهُ مِنْ قَوْمِهِ عَلَىٰ خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ﴾⁽¹⁾، وإنما قال ملئهم بالجمع وفرعون واحد، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾⁽²⁾.

ومنه في الشعر قوله:

إِنْ يَشْتَجِرَ قَوْمٌ تَقُلُ سَرَوَاتُهُمْ هُمْ ** بَيْنَنَا فَهَيْمَ رِضْوَهُ مُعَدَلٌ⁽³⁾

ومنه قولهم: بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ، وتعني (أعشار) مكسرة على عشر قطع.

وقد يُحمل الجمع على معنى المثني، يقول ابن فارس في ذلك:

(ومن سنن العرب الإتيان بلفظ الجميع والمراد واحد واثنان)⁽⁴⁾.

من ذلك قوله تعالى: ﴿هُدَانٍ حَصْمَانٍ اخْتَصَمُوا﴾⁽⁵⁾. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾⁽⁶⁾ وكان الذي نادى رجل واحد⁽⁷⁾.

خاتمة البحث:

حوت الصفات السابقة رسداً وتفسيراً لظاهرة التناوب والتعاقب في اللغة العربية،

ومن أهم ما وقف عليه البحث:

- إنَّ اللغة لا تسير وفق المنطق العقلي، بل تسير وفق منطق المتحدثين بها أي وفق العرف اللغوي المتوارث لمجموعة لغوية معينة، لذا من الحيف محاكمة اللغة إلى المنطق العقلي.

- تمثلت ظاهرة التناوب في التناوب بين حروف الصفات وبين المذكر والمؤنث، وبين

المفرد والمثنى والجمع، وشمل ورودها القرآن الكريم وكلام العرب شعراً ونثراً.

(1) سورة يونس الآية (83).

(2) سورة الحاقة الآية (47).

(3) البيت في: الصحاحي ص 351 ومجاز القرآن 1/176، والمخصص 17/32.

(4) انظر الصحاحي في فقه اللغة ص 351

(5) سورة الحج الآية (19).

(6) سورة الحجرات الآية (4).

(7) تفسير الطبري 16/77.

- لم تكن ظاهرة التناوب والتعاقب محل تسليم بين علماء العربية، فقد منع البصريون تناوب حروف الصفات، مما اضطرهم إلى تأويل ما وقع فيه التناوب تأويلاً يقبله اللفظ، أو عدوه شاذاً.

- لا يعني نيابة كلمة عن أخرى أن هذا يعني أن ذلك يتم على غير نظام، بل إن ذلك يتم لمقتضى يقتضيه السياق، أو لنكتة بلاغية، وهو باب في الحمل على المعنى، وهو باب واسع في العربية.

المصادر والمراجع:

- 1/ الأهمية في علم الحروف، للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، دار المعارف للطباعة - دمشق 1982م.
- 2/ الأشباه والنظائر، للسيوطي، حيدرآباد، الدكن بالهند 1359هـ.
- 3/ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1981م.
- 4/ آمالي ابن الشجري، لابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني - القاهرة 1992م.
- 5/ البحر المحيط، لابي حيان الأندلسي، مطبعة السعادة/ القاهرة 1328هـ.
- 6/ البرهان في علوم القرآن، للزركشي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة 1958م.
- 7/ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تفسير الثعلبي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - 2002م.
- 8/ تيسيرات لغوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف - مصر - 1990م.
- 9/ الجامع لإحكام القرآن، للقرطبي - دار الكتب - مصر - 1934م - 1950م.
- 10/ الجنى الداني في حروف المعاني، للمراذي - تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم - حلب 1973م.
- 11/ الخصائص، لابن جنى - تحقيق محمد علي النجار - القاهرة 1952م - 1956م.
- 12/ رصف المباني في حروف المعاني، للمالقي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط - دمشق 1975م.
- 13/ الصحابي في فقه اللغة، لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر/ مطبعة عيسى الحلبي/ مصر 1977م.
- 14/ فقه اللغة المقارن، للدكتور إبراهيم السامرائي - دار العلم للملايين - بيروت 1983م.
- 15/ الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1977م.
- 16/ الكشف، للزمخشري، مطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة 1972م.
- 17/ المحتسب، لابن جنى، تحقيق علي النجدي وآخرين - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - مصر 1386هـ.
- 18/ المدخل إلى علم اللغة، للدكتور رمضان عبد التواب - مطبعة المدني 1985م.
- 19/ معاني القرآن، للفرّاء، تحقيق محمد علي النجار - القاهرة 1972-955م.
- 20/ مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام - تحقيق مازن المبارك - دار الفكر/ دمشق 1964م.
- 21/ المفصل للزمخشري، مع شرح ابن يعيش عليه - عالم الكتب - بيروت.
- 22/ النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف - مصر - 2005.